E

التوزيع: عـام
E/ESCWA/18/4/Rev.2
٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥
ARABIC
الأصـل: بالعربيـة

الامـم المتحـدة

المجـلس الاقتصـادي والاجتمـاعي

اللجنـة الاقتصـاديـة والاجتمـاعيـة لـغربي آسـيا

الدورة الثامنة عشرة
٢٤-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥
بيروت

البند ٦ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الفنية
عن أعمال دورتها التاسعة

ملاحظات

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى وثيقة
من وثائق الأمم المتحدة

E/ESCWA/18/4/Rev.2

95-0283

منشورات الأمم المتحدة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	. . . . .	١-٤	١
الفصل			
الأول-	**تنظيم أعمال الدورة التاسعة للجنة الفنية**	٥-١٥	٢
ألف-	مكان وتاريخ انعقاد الدورة	٥	٢
باء-	الحضـــور	٦-١٠	٢
جيم-	انتخاب أعضاء المكتب	١١	٣
دال-	إقرار جدول الأعمال	١٢-١٣	٣
هاء-	تنظيم الأعمال	١٤	٤
واو-	اعتماد اللجنة الفنية تقرير دورتها التاسعة	١٥	٤
الثاني-	**المحاور الرئيسية للمناقشات ونتائجها**	١٦-٣٩	٥
ألف-	افتتاح أعمال اللجنة الفنية	١٦-٢٢	٥
بـــاء-	تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٢٣-٢٥	٦
جيم-	قضايا أو مشكلات راهنة هامة لبلدان المنطقة: آثار قيام السوق الاوروبية الموحَّدة على الدول الأعضاء في الإسكوا	٢٦-٢٨	٨
دال-	مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧	٢٩-٣٧	١٠
هاء-	الوضع المالي لبرامج اللجنة	٣٨	١٣
واو-	موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة .	٣٩	١٣

المرفقات

المرفق الأول-	مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الثامنة عشرة للجنة	١٤
المرفق الثاني-	قائمة المشاركين	١٧

مقدمـــة

١- اتخذت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا)، في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢، قرارها ١١٤ (د-٩) بشأن خطتها المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. وفي الفقرة ٤ من ذلك القرار، أوصت الإكوا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء لجنة دائمة للبرنامج تتألف من جميع أعضاء الإكوا وتكون بمثابة هيئتها الفرعية الرئيسية، وذلك لمساعدتها على النهوض بمسؤولياتها المتعلقة بتخطيط واستعراض البرامج.

٢- وفي ٢٧ تموز/يوليو ١٩٨٤، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره ١٩٨٤/٨٠ بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الذي أشار فيه الى قراره ١٩٨٢/٦٤، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٢، والذي أنشأ المجلس بمقتضاه، داخل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لجنة دائمة للبرنامج، وقرر أن يُسمِّيَها اللجنة الفنية، وأن يضيف الى الاختصاصات المحددة في الفقرة ٥ من قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١١٤ (د-٩)، النظر في بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة السنوية للإكوا إعداداً لاجتماعها على المستوى الوزاري.

٣- وتعقد الدورة التاسعة للجنة الفنية عملاً بأحكام قرار اللجنة ١٩٦ (د-١٧) ، المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن تواتر دورات اللجنة الوزارية ودورات اللجنة الفنية، خاصة الفقرتين التاليتين:

> " ١. تقرر أن يقترن انعقاد اجتماعات اللجنة الفنية، من الآن فصاعداً، بـ انعقاد دورات اللجنة الوزارية، وهو ما كان متبعاً في السابق، وأن تعقد اللجنة الفنية إجتماعاتها قبيل الاجتماعات الوزارية،
>
> ٢. تقرر أيضاً أن تعقد دورات اللجنة الوزارية، بدءاً من عام ١٩٩٥، في الأعوام الفردية، انسجاماً مع دورة الميزانية في منظومة الأمم المتحدة ومع دورة رصد التقدم المحرز في برامج عمل المنظومة."

٤- وتوخت الأمانة التنفيذية، بغية توجيه الاهتمام إلى النقاط الأساسية في المداولات، أن يعكس التقرير الختامي للجنة الفنية أهم ما تناولته من قضايا في شكل ملخص للنقاش الذي دار حول كل بند من بنود جدول الأعمال دون سرد تفصيلي لكل ما ورد من قِبَل كل ممثل على حدة.

الفصل الأول
تنظيم أعمال الدورة التاسعة للجنة الفنية

ألف- مكان وتاريخ انعقاد الدورة

٥- عقدت اللجنة الفنية دورتها التاسعة في بيروت بالجمهورية اللبنانية يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥. وناقشت اللجنة، التي عقدت خلال الدورة أربع جلسات، البنود المدرجة في جدول الأعمال الوارد في الفقرة ١٢ من هذا الفصل، ورفعت توصياتها الى الدورة الثامنة عشرة للجنة الوزارية للنظر فيها.

باء- الحضـــور

٦- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الإسكوا[١]: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

٧- واستناداً الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شاركت في أعمال الدورة التاسعة للجنة الفنية، بصفة مراقب، الدولة التالية العضو في الأمم المتحدة، غير العضو في الإسكوا: الاتحاد الروسي.

٨- وحضر الدورة مراقبون عن الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٩- وشارك في الدورة أيضاً، بصفة مراقب، ممثلون عن المنظمات المتخصصة التالية التابعة لجامعة الدول العربية: منظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد)؛ وممثل عن كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١٠- وشارك في الدورة أيضا، بصفة مراقب، ممثل عن كل من المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد المصارف العربية.

---

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين في الدورة، انظر المرفق الثاني.

جيم- انتخاب أعضاء المكتب

١١- انتخبت اللجنة في جلستها الأولى المنعقدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ السفير ظافر الحسن، رئيس وفد الجمهورية اللبنانية، رئيساً للدورة التاسعة للجنة الفنية، والسيد محمد صالح القفيدي، رئيس وفد المملكة العربية السعودية، والسيد سالم عودة غاوي، رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية، نائبين للرئيس، والسيد جميل توفيق عبد الملاك، رئيس وفد جمهورية مصر العربية، مقرراً.

دال- إقرار جدول الأعمال

١٢- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الأولى المنعقدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ بنود جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/18/L.1/Rev.2، جدولاً لأعمال دورتها التاسعة وذلك على النحو التالي:

"١- افتتاح أعمال اللجنة الفنية.

"٢- انتخاب أعضاء المكتب.

"٣- إقرار جدول الأعمال.

"٤- تنظيم الأعمال المقترح.

"٥- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للإشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة عشرة.

"٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

"(أ) التقدم المحرز خلال عام ١٩٩٤ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (البرنامج العادي وأنشطة التعاون الفني)؛

"(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة عشرة:

"(١) القرار ١٩٧ (د-١٧) بشأن المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

"(٢) القرار ١٩٨ (د-١٧) بشأن إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

"(٣) القرار ٢٠٢ (د-١٧) بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل -٢)؛

"(ج) أعمال التحضير والمتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للإسكوا؛

"(د) التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية.

"٧- قضايا أو مشكلات راهنة هامة لبلدان المنطقة: آثار قيام السوق الأوروبية الموحّدة على الدول الأعضاء في الإسكوا.

"٨- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

"٩- الوضع المالي لبرامج اللجنة.

"١٠- تقرير عن الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب قرار اللجنة ١٧٥ (د-١٥) بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

"١١- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة.

"١٢- ما يستجد من أعمال.

"١٣- اعتماد تقرير اللجنة الفنية."

١٣- وقررت اللجنة الفنية إحالة البندين ٦(ب) (١) و ١٠ من جدول أعمالها إلى الدورة الثامنة عشرة للجنة الوزارية التي تبدأ أعمالها يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

هاء- تنظيم الأعمال

١٤- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الأولى المنعقدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ تنظيم الأعمال بصيغته المعدلة الواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.1/18/2.

واو- اعتماد اللجنة الفنية تقرير دورتها التاسعة

١٥- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الرابعة تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة.

الفصل الثاني
المحاور الرئيسية للمناقشات ونتائجها

ألف- افتتاح أعمال اللجنة الفنية

١٦- ترأس جلسة الافتتاح رئيس وفد الجمهورية العربية السورية السيد زهير جويجاتي، الذي ألقى كلمة شكر فيها الحكومة اللبنانية على استضافتها للدورة، ونوه بجهود الأمانة التنفيذية على الإعداد الجيد للدورة؛ ودعا الدكتور حازم الببلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، إلى إلقاء كلمته الافتتاحية.

١٧- استهل الأمين التنفيذي كلمته بالترحيب بالحضور ووجّه الشكر الى لبنان، رئيساً وحكومةً وشعباً، على توفيرها كل الإمكانات لإنجاح اجتماعات هذه الدورة، كما شكر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لاستضافتها الإسكوا في مقرها المؤقت في عمّان. وكذلك أعرب الأمين التنفيذي عن شكره لحكومة العراق على ما قدمته للإسكوا وموظفيها من تسهيلات خلال فترة وجودهم في بغداد.

١٨- واستعرض الأمين التنفيذي الاجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للإسكوا لتنفيذ القرارات التي اتخذتها الدورة السابعة عشرة، والانجازات التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية خلال الفترة التي انقضت منذ انتهاء اجتماعات تلك الدورة وحتى انعقاد هذا الاجتماع.

١٩- وأشار الأمين التنفيذي الى قرار اللجنة الوزارية باعتماد "الخطة متوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧" والمراحل التي مر بها ذلك القرار حتى إقراره من لجنة تنسيق البرامج التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكد على أن تلك الخطة المنقّحة تمثل نقلة نوعية في أسلوب عمل الأمانة التنفيذية وفي قيامها بمهامها بشكل أكثر فاعلية لخدمة الدول الاعضاء، إذ أن الخطة المنقحة تعتمد أسلوب التخطيط على أساس عدد من المحاور المتكاملة كمنهج بديل عن التخطيط القطاعي الذي كان معمولاً به في الخطط السابقة. وأشار أيضا إلى مشروع "برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧" المعروض على اللجنة الفنية لدراسته وكذلك إلى التقارير التي أعدت عن الأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية وعن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢٠- وحدّد الأمين التنفيذي أربعة أهداف ينبغي على الأمانة التنفيذية تحقيقها خلال عام ١٩٩٥، وهي تتلخص فيما يلي:

(أ) تقوية الروابط والصلات مع حكومات الدول الأعضاء وذلك من خلال عقد لقاءات مستمرة بين الأمين التنفيذي ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة المقر، أو من تنتدبهم حكوماتهم، وممثل لدولة المقر، سواء في اجتماعات منفردة أو من خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية، وكذلك لقاءات مباشرة مع الوزراء المعنيين وكبار المسؤولين أثناء الزيارات التي يقوم بها للدول الأعضاء. وإن كل ما تطلبه الإسكوا من المسؤولين في جميع دول المنطقة هو تقديم المشورة والتوجيه والدعم المعنوي للإسكوا كمنظمة اقليمية داخل دولهم وفي المحافل الدولية؛

(ب) زيادة التنسيق والتعاون مع المؤسسات الدولية والاقليمية الأخرى، ابتداء باجتماع الأمين التنفيذي مع الأمين العام لجامعة الدول العربية ومع مديري المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة، وزيارته للبنك الدولي والتقائه بالمسؤولين فيه؛

(ج) تأكيد العلاقة العضوية بين الأمانة التنفيذية للإسكوا ومقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى لا يكون البعد الجغرافي عائقاً أمام تلبية ما تحتاجه الأمانة التنفيذية لتحقيق، وإنجاز، المهام المنوطة بها كجهاز فني ولإنجاز مصالح موظفيها؛

(د) شغل جميع الوظائف الشاغرة حتى تبدأ الإسكوا في تنفيذ برنامجها الجديد في مطلع عام ١٩٩٦ وهي مكتملة بكل مواردها البشرية، وبذلك تنتهي مشكلة الشواغر التي كانت موضعا للمناقشة في كل دورة.

٢١- ووجّه الأمين التنفيذي في ختام كلمته عناية السادة أعضاء الوفود لإعادة النظر في القرارات المتعلقة بالموضوعات التي تعرض على اللجنة الفنية وعلى اللجنة الوزارية بعد أن أصبحت اجتماعاتهما متتالية وذلك ليتسنى تعظيم الاستفادة من وقت السادة ممثلي الدول الأعضاء المخصص للمناقشات في اللجنة الفنية واللجنة الوزارية.

٢٢- وتولى العمل أعضاء المكتب الجدد الذين تم انتخابهم في الجلسة الأولى وهم السفير ظافر الحسن، رئيس وفد الجمهورية اللبنانية رئيساً، والسيد محمد صالح القفيدي، رئيس وفد المملكة العربية السعودية، والسيد سالم عودة غاوي، رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية، نائبين للرئيس، والسيد جميل توفيق عبد الملاك، رئيس وفد جمهورية مصر العربية مقرراً. وبدأ رئيس اللجنة الفنية بتوجيه الشكر إلى السادة أعضاء الوفود لانتخابه رئيساً للدورة التاسعة للجنة الفنية، وأشاد برئيس وأعضاء مكتب الدورة السابقة على جهودهم الممتازة في إدارة أعمال اللجنة.

باء- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٣- عَرض الأمين التنفيذي على اللجنة الفنية، في نطاق هذا البند، الوثائق التالية:

- التقدم المحرز خلال عام ١٩٩٤ في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/ESCWA/C.1/18/4(Part I)/Rev.1)؛

- تقرير عن أعمال متابعة تنفيذ نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)، (E/ESCWA/C.1/18/4(Part I)/Add.1)؛

- تقرير عن التقدم المحرز في خطة الإسكوا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة لعرضه على لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، (E/ESCWA/C.1/18/4(Part I)/Add.2)؛

- أعمال التحضير للإجتماعات الاقليمية التحضيرية للمؤتمرات العالمية، (E/ESCWA/C.1/18/4(Part I)/Add.3)؛

- أنشطة التعاون الفني (E/ESCWA/C.1/18/4(Part II))؛

- متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابعة عشرة (E/ESCWA/C.1/18/5 و Add.2 و Add.3)؛

- أعمال التحضير والمتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للإسكوا (E/ESCWA/C.1/18/6/Rev.1)؛

- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (E/ESCWA/C.1/18/7).

٢٤- وأثناء مناقشة الوثائق الواردة أعلاه، أثار ممثلو الدول الأعضاء في الإسكوا النقاط التالية:

(أ) تعميم الفائدة من جهود التعاون الفني على جميع الدول الأعضاء في الإسكوا، وذلك عن طريق نقل الخبرات والتجارب الناجحة بين هذه الدول مثل تعميم نتائج الاستشارات الفنية التي قدمت في مجال الطاقة والدورات التدريبية التي عُقدت حول "الأيزو ٩٠٠٠"؛

(ب) إعداد برامج تعليمية تطبيقية في بعض المجالات مثل الاحصاء ومعالجة البيانات لتستفيد منها جميع الدول الأعضاء في الإسكوا؛

(ج) الاهتمام بالتنمية الزراعية مع التركيز على المواضيع التالية: استخدام التكنولوجيا الحيوية الحديثة، وتنسيق السياسات الزراعية بما يعزز تسويق المنتجات الزراعية في مختلف الدول الأعضاء في الإسكوا، وتعميق الوعي بالتنمية الريفية ووضع معايير محددة لقياس مدى نجاح التنمية الريفية المتكاملة، وتقديم الدعم للارشاد الزراعي، والاهتمام بالتصحر وانجراف التربة ووضع منهجية لمنع انجراف التربة خاصة في أحواض الأنهار، وإعداد دراسات جدوى بشأن إمكانية إدخال زراعات بديلة ذات مردود اقتصادي بدلاً من الزراعات الممنوعة؛

(د) الاهتمام بالموارد الطبيعية كافة وعدم الإقتصار على الموارد المائية عند القيام بالدراسات والمشاريع في هذا المجال؛

(هـ) اتخاذ الاجراءات اللازمة وتشكيل الآليات الملائمة للتنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية والاقليمية والعربية المختلفة التي تعمل في نطاق دول الإسكوا، مثل إنشاء لجان للتنسيق على غرار لجنة التنسيق فيما بين منظمات الأمم المتحدة على المستوى الاقليمي للدول الأعضاء في الإسكوا؛

(و) مساعدة الدول الأعضاء في الإعداد للمشاركة في المؤتمرات الدولية، وذلك من خلال عقد لقاءات لاتخاذ مواقف موحّدة حيال التوصيات المطروحة على هذه المؤتمرات؛

(ز) تلخيص أهم التوصيات الواردة في وثائق المؤتمرات الدولية والتي لها علاقة بالدول الأعضاء في الإسكوا وتوزيعها على هذه الدول لتعظيم الاستفادة من نتائج المؤتمرات الدولية، ومتابعة تنفيذ خطط العمل على الصعيد الوطني؛

(ح) الإعداد بشكل جيد ومنسّق فيما بين الدول الأعضاء في الإسكوا للمشاركة في اجتماع لجنة التنمية المستدامة الذي سيعقد خلال عام ١٩٩٧ بهدف متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ط) عند ذكر منطقة غربي آسيا، ينبغي أن تكون الإشارة إليها دائماً محددة بوصفها "منطقة الدول الأعضاء في الإسكوا"، وأن تكون الإشارة إلى التعاون الاقليمي بوصفه "التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الإسكوا".

٢٥- وفي معرض الرد على بعض هذه التساؤلات، طرحت الأمانة التنفيذية النقاط التالية:

(أ) تُبذل جهود لتطوير الإسكوا بما يجعلها منبراً للتنسيق في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء؛ وإن نجاح الإسكوا رهن باهتمام الدول الأعضاء بها واستخدامها كمنبر على النحو المشار إليه؛

(ب) ترجع قضية الشواغر التي ترددت في أعوام سابقة إلى اعتبارات متعلقة بتجميد الوظائف، من ناحية، وإعادة الهيكلة من ناحية أخرى. وستسعى الأمانة التنفيذية إلى الإسراع بملء الشواغر، مع الحرص على مستوى الكفاءة ومراعاة القيود المتعلقة بالحصص بين الدول؛

(ج) أحد أسباب عدم استكمال تنفيذ بعض الأنشطة هو عدم توفر الموارد المالية الموعود بها من بعض المنظمات خارج الإسكوا. ويُعزى ذلك الاتجاه العام إلى تقلص الموارد المتاحة عامة للمنظمات الدولية والاقليمية؛

(د) سوف تأخذ الأمانة التنفيذية بعين الاعتبار جميع الملاحظات التي أُبديت، خلال المناقشة، عند تنفيذ برامجها.

جيم- قضايا أو مشكلات راهنة هامة لبلدان المنطقة: آثار قيام السوق الأوروبية الموحَّدة على الدول الأعضاء في الإسكوا
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٦- عرض الأمين التنفيذي على اللجنة الفنية، في نطاق هذا البند، الوثيقة المعنونة "آثار قيام السوق الأوروبية الموحدة على الدول الأعضاء في الإسكوا" (E/ESCWA/C.1/18/8)، مبيناً التالي:

(أ) تضاؤل الأهمية الاقتصادية النسبية لمنطقة الإسكوا في علاقاتها بالسوق الأوروبية الموحدة، وقد يعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، وهو السلعة الرئيسية في صادرات المنطقة؛

(ب) زيادة العلاقة التجارية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة في آسيا على حساب الدول الأعضاء في الإسكوا؛

(ج) اتجاه الاتحاد الأوروبي، بعد أن أزال الحواجز المرئية كالرسوم الجمركية، إلى إزالة الحواجز غير المرئية باعتماد مفاهيم موحّدة للمواصفات القياسية والتعريفات الاقتصادية والاحصائية؛

(د) على الرغم من تزامن قرار انشاء السوق العربية المشتركة مع بدء جهود إنشاء السوق الأوروبية، تمكنت أوروبا من إقامة سوق موحّدة في حين لم يتحقق قيام سوق عربية مشتركة؛

(هـ) استكمال الدراسة المتعلقة بالسوق الأوروبية الموحّدة تطلّب التعرض الى اتفاق الغات وإنشاء منظمة التجارة العالمية. ولذلك فقد تناولت الدراسة بعض جوانب هذه التغيرات وتأثيرها على مختلف القطاعات في علاقتها مع السوق الأوروبية الموحدة.

٢٧- وخلال النقاش برزت النقاط التالية:

(أ) الإشادة بجهود الأمانة التنفيذية لدراستها موضوعاً بهذه الأهمية في المرحلة الراهنة وتقدير تلك الجهود؛

(ب) التعامل بإيجابية مع التطورات الدولية، ومنها قيام السوق الأوروبية الموحّدة وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال التطوير المؤسسي على صعيد منطقة الإسكوا بما يكفل الاستفادة من الفرص التي تُتيحها تلك التطورات الدولية وتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

٢٨- وطُلب من الإسكوا أن تقوم بالتالي:

(أ) دراسة العراقيل الرئيسية التي حالت دون قيام سوق عربية مشتركة؛

(ب) رصد وتقييم التطورات التي تطرأ على النظام التجاري الدولي، وخاصة تنفيذ مبادىء منظمة التجارة العالمية؛ وإعلام الدول الأعضاء في الإسكوا بنتائج الرصد والتقييم، مع إسداء المشورة حول سُبُل التعامل مع هذه التطورات؛

(ج) دراسة الأسباب الحقيقية لتضاؤل العلاقات التجارية بين دول الإسكوا والاتحاد الأوروبي؛

(د) دراسة حالة الإنتاج الزراعي في الدول الأعضاء في الإسكوا لتحديد المناطق الأكثر تأهيلاً فيها للانتاج الزراعي المبكر لتصديره الى السوق الأوروبية الموحّدة للاستفادة من الميزة النسبية؛

(هـ) دراسة إمكانيات تطوير المؤسسات العلمية والتكنولوجية في الدول الأعضاء في الإسكوا والمواءمة بين هذه المؤسسات ومثيلاتها في الدول المتقدمة؛

(و) المساهمة في تعزيز الوعي العام والقناعة عند متخذي القرارات بأهمية العمل العربي المنسَّق لمواجهة التكتلات الاقتصادية، وذلك من خلال سلسلة من الأنشطة التي تستهدف بلورة برنامج عمل قابل للتنفيذ؛

(ز) وضع آليات للتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية لزيادة التعاون العربي، الى أن يتحقق فعلياً قيام السوق العربية المشتركة. والسعي الى تسهيل تنفيذ بعض التوصيات التي قدمتها الإسكوا، ولا سيما التوصيات الخاصة بالتفاوض الجماعي.

دال- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٩- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة الفنية، في نطاق هذا البند، الوثيقة المعنونة "مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧" (E/ESCWA/C.1/18/9). وأثناء المناقشات أُثيرت النقاط العامة التالية:

(أ) ضرورة تعزيز التنسيق مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية بهدف تحقيق تكامل الجهود والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة؛

(ب) ضرورة تعزيز التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء باقتراح سياسات تهدف إلى المواءمة بين مصالح مختلف الدول الأعضاء وبما يكفل تعاملها مع التطورات الدولية ككتلة واحدة ذات مصالح مشتركة؛

(ج) زيادة الاهتمام بالتنمية البشرية كأساس للتطور العلمي والتكنولوجي.

٣٠- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ "ادارة الموارد الطبيعية والبيئة"، أثار ممثلو الدول الأعضاء النقاط التالية:

(أ) ضرورة التعاون بين الإسكوا والمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ومقرها الكويت؛

(ب) تعديل موعد الانتهاء من تنفيذ النشاط الخاص بدمج البعد البيئي في خطط التنمية ليصبح الربع الأول من عام ١٩٩٧ حتى يُستفاد منه في الإعداد لاجتماع لجنة التنمية المستدامة الذي سيعقد في الربع الثاني من عام ١٩٩٧؛

(ج) التنسيق بين الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأوروبا والاونكتاد في بحث مجال تأثير الاجراءات البيئية المتخذة في الدول الأوروبية على التجارة مع دول المنطقة؛

(د) عند دراسة تشريعات الاستثمار الأجنبي المرتبطة بالقضايا البيئية، يؤخذ في الاعتبار التعارض الذي ينشأ أحياناً بين قوانين الاستثمار والتشريعات البيئية واقتراح حلول للتعامل مع هذا التناقض؛

(هـ) بالنسبة للنشاط الخاص بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، من المهم اقتراح سبل إعادة تأهيل الصناعات الموجودة حالياً لتتواءم مع استيعاب التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

(و) ارتباط قضية الموارد المائية المشتركة بعوامل متعددة منها العامل السياسي مما يتطلب اقتراح سُبل للتعامل مع هذا البعد؛

(ز) عند مناقشة انشاء لجنة للموارد المائية، يؤخذ في الاعتبار موضوع الأرض كأحد الموارد الطبيعية التي يجب التركيز عليها؛

(ح) عند دراسة ترشيد استخدام الموارد المائية، يتم التركيز على العلاقة بين النمو السكاني واستخدام المياه وكذلك على المفاضلة بين استخدامات المياه في القطاعات المختلفة (الزراعي، والصناعي، والمنزلي)، على أن يؤخذ في الاعتبار الهدر الناتج عن الفقد في شبكات توزيع المياه؛

(ط) تعميم الخبرات الناجحة في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة للكشف عن المياه الجوفية؛

(ي) ضرورة أخذ الجدوى الاقتصادية في الاعتبار عند اجراء دراسات في مجال تحلية المياه المالحة.

٣١- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ "تحسين نوعية الحياة"، أثار ممثلو الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) ضرورة مراعاة القيم والتراث والنسق الثقافي، وكذلك القوانين والتشريعات الوطنية، عند معالجة موضوع السياسات السكانية والقضايا الخاصة بالمرأة؛

(ب) نظراً لعدم وجود سياسات سكانية محدّدة في عدد من الدول الأعضاء، من الضروري أن تقوم الإسكوا بإصدار دليل، أو وضع منهجية، عن كيفية وضع سياسات سكانية ملائمة؛

(ج) ضرورة تقديم الإسكوا لمقترحات عملية حول سُبل توفير المأوى بحيث تكون تلك المقترحات مرتبطة أساساً بالأحوال الاقتصادية لأصحاب الدخول المحدودة والمتدنية؛

(د) تضمين برامج عمل الإسكوا، بصفة دائمة، موضوع التنمية الزراعية والريفية.

٣٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ "التنمية والتعاون في المجال الاقتصادي"، أثار ممثلو الدول الأعضاء ما يلي:

(أ) ضرورة ربط الإسكوا بمراكز المعلومات الوطنية لتبادل أحدث المعلومات والإحصاءات بين الدول الأعضاء والإسكوا بما يفيد إعداد الدراسات على أساس معلومات حديثة؛

(ب) تقدير قرار الأمانة التنفيذية بتعيين مستشار اقليمي لشؤون الغات-٩٤/منظمة التجارة العالمية ومطالبتها بتعيين مستشار آخر في مجال المواصفات والمقاييس.

٣٣- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ "التنمية الاقليمية والتغيرات العالمية"، أثار ممثلو الدول الأعضاء ما يلي:

ينبغي عند تبنّي سياسات الإصلاح الهيكلي مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد وعدم قبول وصفات جاهزة تقترحها بعض المؤسسات.

٣٤- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ "برامج وقضايا خاصة"، أثار ممثلو الدول الأعضاء النقاط التالية:

(أ) تقييم دور المؤسسات المالية القائمة في المنطقة ومدى استجابتها لاحتياجات دول منطقة الإسكوا من موارد مالية لصالح جهود التنمية؛

(ب) الإسراع في تنفيذ الأنشطة الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، للإستفادة منها في تثبيت الحق الفلسطيني؛

(ج) وضع المعايير الواضحة لاختيار المنظمات غير الحكومية عند تقييم دورها وربطها في شبكة وطنية؛

(د) مراعاة الدقة في اختيار مواضيع الدراسات والأنشطة بما يتلاءم مع قدرات الإسكوا على تنفيذ البرامج؛

(هـ) عند إجراء أنشطة تخص الدول التي تعرضت لظروف خاصة كالحروب، يجب التركيز على القضايا الناتجة عن هذه الظروف مثل الإعاقة، والترمل، واليُتم، والهجرة، والأطفال من جيل الحرب، ومشاكل الشباب، وهجرة العقول، وإدمان المخدرات.

٣٥- وطُلب إعادة صياغة الفقرة ٢٨ من مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦ ١٩٩٧ "ادارة أنشطة التعاون الفني" على نحو يؤكد الإهتمام بالأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والدولة الأقل نموا في الإسكوا، وهي الجمهورية اليمنية، وكذلك الدول الأعضاء الأخرى التي تعرضت لظروف استثنائية.

٣٦- وأشار الأمين التنفيذي، في معرض تعليقه على ملاحظات ممثلي الدول الأعضاء، الى ما يلي:

(أ) حرص الأمانة التنفيذية، في إعداد برنامج العمل، على متابعة ومواكبة التطورات الدولية الإقليمية بما يمكّن الدول الأعضاء من الاستفادة من الفرص المتاحة والتحوط من الآثار السلبية؛

(ب) الحرص على زيادة التنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بشؤون التنمية والتعاون في إنجاز الأنشطة تفادياً للتضارب وتعظيما للإستفادة من الموارد المتاحة؛

(ج) صيغت عناوين الأنشطة بشكل يسمح بأكبر قدر ممكن من المرونة عند تنفيذ تلك الأنشطة مما يجعلها مواكبة للتطورات المستجدة على المستويين الإقليمي والدولي بعد إقرار البرنامج، وتأتي دراسة المؤسسات المالية الإقليمية في إطار هذا السياق.

٣٧- وأوصت اللجنة باعتماد مشروع برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ على أن تؤخذ في الإعتبار، أثناء التنفيذ، الملاحظات التي أبديت خلال اجتماعات اللجنة الفنية في دورتها التاسعة.

هاء- الوضع المالي لبرامج اللجنة
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٨- قدمت الأمانة التنفيذية، في نطاق هذا البند، التقرير المعنون "الوضع المالي لبرامج اللجنة" (E/ESCWA/C.1/18/10). وأثير تساؤل حول الاختلاف في الانفاق بين البرامج الفرعية. وعزي ذلك للتباين في مستوى درجات الوظائف الشاغرة. وقد أحاطت اللجنة علماً بالتقرير.

واو- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٩- أوصت اللجنة الفنية بعقد الدورة التاسعة عشرة للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا في الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٧.

المرفق الأول

مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الثامنة عشرة للجنة

برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى التنقيح الثاني للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧،

وإذ تستذكر قرار اللجنة ٢٠١ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن الخطوط العامة المقترحة لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن برنامج العمل والأولويات المقترح جاء بعد أن تم إدخال التغييرات البرامجية التي ارتأت الدول الأعضاء الأخذ بها، خاصة اتباع النهج التكاملي في أنشطة اللجنة، وهو ما ظهر في البرنامج المقترح الذي استند إلى خمسة محاور أساسية يشمل كل منها عدداً من القطاعات المترابطة،

تُقر برنامج العمل والأولويات المقترح لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، على أن تأخذ الأمانة التنفيذية بعين الاعتبار عند التنفيذ ملاحظات الوفود بشأن البرنامج.

الجلسة العامة الرابعة
٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥

إنشاء لجنة للطاقة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك أن موارد الطاقة في الدول الأعضاء في الإسكوا لا تقتصر على النفط والغاز وإنما تتوافر فيها مصادر للطاقة المتجددة، الأمر الذي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الدول الأعضاء لتعزيز قدرات دول الإسكوا في تطوير استخدام المصادر المتجددة للطاقة،

وإذ تدرك أيضاً أهمية تنسيق الأنشطة في مجال الطاقة، مع مراعاة حماية البيئة، على مستوى الدول الأعضاء وما يرتبط بها من قضايا خاصة بتطوير مصادرها ونقلها واستخدامها وترشيد هذا الاستخدام، وآثارها البيئية وانعكاس ذلك على مقومات التنمية المتواصلة في الدول الأعضاء،

ووعياً منها لأهمية إسهام الجهات المتخصصة في الدول الأعضاء في الإسكوا في تخطيط وتطوير ومتابعة تنفيذ برامج الأمانة التنفيذية في مجال الطاقة،

واسترشاداً بما قامت به لجان الأمم المتحدة الاقليمية الأخرى من إنشاء لجان متخصصة في مختلف مجالات الطاقة تتولى تنسيق العمل على المستوى الاقليمي،

١- تقرر إنشاء لجنة للطاقة تتكون من ممثلين للدول الأعضاء متخصصين في مجال الطاقة وتتولى القيام بالمهام التالية:

(أ) المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والخطط المتوسطة الأجل في مجال الطاقة؛

(ب) متابعة التطورات في مجال الطاقة في الدول الأعضاء في الإسكوا؛

(ج) متابعة التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الطاقة؛

(د) متابعة المؤتمرات الدولية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود فيما بين الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات؛

٢- تقرر أيضا أن تعقد لجنة الطاقة اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداءً من عام ١٩٩٦؛

٣- تطلب من الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن الى الدورة التاسعة عشرة.

الجلسة العامة الرابعة
٢٣ أيـــار/مايو ١٩٩٥

إنشاء لجنة للموارد المائية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك أهمية الأمن المائي نظراً لندرة الموارد المائية في الدول الأعضاء في الإسكوا،

وإذ تدرك أيضا أهمية تطوير الموارد المائية وترشيد استخدامها في الدول الأعضاء،

وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال استخدام شتى المصادر التقليدية وغير التقليدية للمياه،

ووعياً منها لأهمية إسهام الجهات المتخصصة في الدول الأعضاء في الإسكوا في تخطيط وتطوير ومتابعة تنفيذ برامج الأمانة التنفيذية في مجال الموارد المائية،

١- تُقرر إنشاء لجنة للموارد المائية تتكون من ممثلين للدول الأعضاء متخصصين في مجال الموارد المائية وتتولى القيام بالمهام التالية:

(أ) المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والخطط المتوسطة الأجل في مجال الموارد المائية؛

(ب) متابعة التطورات في مجال الموارد المائية في الدول الأعضاء في الإسكوا؛

(ج) متابعة التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الموارد المائية؛

(د) متابعة المؤتمرات الدولية والاقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود فيما بين الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات؛

٢- تُقرر أيضا أن تعقد لجنة الموارد المائية اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداءً من عام ١٩٩٦؛

٣- تَطلب من الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن الى الدورة التاسعة عشرة.

الجلسة العامة الرابعة
٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

- السيد سالم عودة غاوي
الأمين العام المساعد للتعاون الدولي
وزارة التخطيط

- السيد خالد محمد مرعي الرشدان
رئيس قسم الدراسات المالية
وزارة التخطيط

- السيد محمد البطاينة
سكرتير ثالث
السفارة الأردنية، الجمهورية اللبنانية

الامارات العربية المتحدة

- السيد عبد اللطيف محمد بن حماد
وكيل وزارة - الهيئة العامة للمعلومات

- السيد راشد عبد الرحمن لفليتي
مدير الادارة المركزية للاحصاء بالوكالة
وزارة التخطيط

- السيد علي عبد الله يونس
باحث اقتصادي رئيس

دولة البحرين

- السيد ابراهيم جمعة الدوي
مستشار
سفارة دولة البحرين، الجمهورية العربية السورية

المملكة العربية السعودية

- السيد محمد صالح القفيدي
وزير مفوض
وزارة الخارجية

- السيد ناصر محمد الرشيدان
سكرتير أول
وزارة الخارجية

- السيد خالد ابراهيم الصغير
سكرتير ثان
وزارة الخارجية

- السيد محمد فداء الدين آل ادريس
مدير عام تنسيق القطاعات
وزارة التخطيط

- السيد ابراهيم عبد الله العضيبي
مستشار اقتصادي
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الجمهورية العربية السورية

- السيد زهير جويجاتي
مستشار وزير التخطيط
هيئة تخطيط الدولة

- السيد فرج هلال البشارة
مدير تخطيط النقل والمواصلات
هيئة تخطيط الدولة

- السيد رياض السنيح
مستشار
وزارة الخارجية

- السيد محمد سمير منزلجي
مدير البيئة في المنطقة الوسطى
وزارة البيئة

جمهورية العـــراق

- السيد حكمت عبد الرزاق هجو الجميلي
وزير مفوض
سفارة جمهورية العراق، المملكة الاردنية الهاشمية

سلطنة عُمـــــان

- السيد محمد بن يحيى الشبيبي
باحث اقتصادي
وزارة المالية والاقتصاد

فلسطين

- السيد عمر عادل الشكعة
مدير الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية
في المملكة الاردنية الهاشمية

دولة قطـــــر

- السيد علي حسن الخلف
مدير ادارة الشؤون الاقتصادية
وزارة المالية والاقتصاد والتجارة

- السيد أحمد صالح بو مطر المهندي
رئيس قسم العلاقات الدولية
وزارة المالية والاقتصاد والتجارة

دولة الكويت

- السيد حمد مناور حبيب المسيلم
وكيل وزارة التخطيط المساعد لشؤون التخطيط

- السيد بدر خالد الرشيد البدر
مدير الادارة الاقتصادية
وزارة التخطيط

- السيد مبارك سالمين مبارك سالمين
مدير ادارة المنظمات
وزارة التخطيط

الجمهورية اللبنانية

- سعادة السفير السيد ظافر الحسن
أمين عام وزارة الخارجية

- سعادة السفير السيد وليد نصر
مدير المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية

- السيد بسام جابر
مدير عام وزارة الموارد المائية والكهربائية

- السيدة نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية

- السيد حبيب خواجة
مدير التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية

- السيد نعمان أبو شقرا
رئيس مصلحة الديوان في وزارة الاقتصاد والتجارة

- السيد جرجي الخوري
رئيس مصلحة الدراسات الاقتصادية
وزارة الصناعة والنفط

- السيد خليل شويري
مستشار وزير الزراعة

- السيد عدنان عيتور
خبير
وزارة الشؤون الاجتماعية

- السيد غسان السبلاني
منسق برامج الامم المتحدة والمنظمات الدولية
مجلس الانماء والاعمار

جمهورية مصر العربية

- السيد جميل توفيق عبد الملاك
رئيس قطاع إعداد الخطط القومية والتمويل
وزارة التخطيط

- السيد حمدي سند لوزا
وزير مفوض
وزارة الخارجية

- السيد يوسف فؤاد حجازي
وزير مفوض تجاري
سفارة جمهورية مصر العربية، الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اليمنية

- السيد مطهر عبد الله السعيدي
نائب وزير التنمية والتخطيط
وزارة التنمية والتخطيط

- السيد فضل علي عبد الله الاكوع
الوكيل المساعد لقطاع التعاون الفني
وزارة التنمية والتخطيط

- سعادة السفير السيد أحمد محمد المتوكل
سفارة الجمهورية اليمنية، الجمهورية اللبنانية

- السيد عبد الواحد هزاع العديني
مسؤول اعلامي
سفارة الجمهورية اليمنية، الجمهورية اللبنانية

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في اللجنة

الاتحاد الروسي

- السيد غينادي ايليتشيف
سفير مفوض فوق العادة
سفارة الاتحاد الروسي، الجمهورية اللبنانية

- السيد اوليغ كوبياكوف
سكرتير ثان، مديرية المنظمات الدولية
وزارة الخارجية

- السيد سيرجي اليكسييف
سكرتير ثان
سفارة الاتحاد الروسي، الجمهورية اللبنانية

جيم- منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO)

- السيد عمر بن رمضان
ممثل المنظمة، الجمهورية اللبنانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

- السيد هنريك فان در كلوت
المنسق المقيم لأنشطة الامم المتحدة
والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، الجمهورية اللبنانية

- السيد كريستيان دي كليرك
مساعد خاص لمنسق أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الجمهورية اللبنانية

برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP)

- السيد عادل عرابي
نائب المدير
المكتب الاقليمي لغرب آسيا

برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (UNDCP)

- السيد أحمد فتحي ندا
مدير مكتب برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الجمهورية اللبنانية

منظمة الامم المتحدة للطفولة (UNICEF)

- السيدة ناهي عبد النور
مسؤولة برامج

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

- السيد محمد عبدالمنعم
المدير القطري، الجمهورية اللبنانية

منظمة العمل الدولية (ILO)

- السيد فؤاد صايغ
نائب المدير، المكتب الاقليمي للدول العربية

وحدة التفتيش المشتركة (JIU)

- السيد خليل عيسى عثمان
مفتش

وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)

- السيد بيرتيل لاندستروم
نائب مدير شؤون الاونروا، الجمهورية اللبنانية

دال- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

منظمة العمل العربية

- السيد سليم أبو حرفوش
سكرتير أول

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

- السيد عبد الحميد الكايد
مدير المكتب الاقليمي، المملكة الأردنية الهاشمية

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة(اكساد)

- السيد صلاح الدين الكردي
مدير إدارة التخطيط والاقتصاد

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

السيدة حنان أحمد فتحي سرور
رئيسة قسم المنظمات الاقليمية والدولية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- السيد عبد اللطيف ابراهيم المقرن
نائب الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية
ومدير ادارة التجارة والزراعة

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

- السيدة رلى قرنفل
مديرة الشؤون الإدارية ومديرة شؤون الغرف العربية والمشتركة

اتحاد المصارف العربية

- السيد عدنان حسن الهندي
أمين عام